



# الخدمات المالية

## دليل ضريبة القيمة المضافة | VATGFS1

يوليو 2019



## المحتوى

1. الخدمات المالية - الدليل الإرشادي ..... 3
- 1.1 لمحة عامة ..... 3
- 1.1.1 نبذة مختصرة ..... 3
- 1.1.2 الهدف من هذا الدليل ..... 3
- 1.1.3 من الذي ينبغي عليه الاطلاع على هذا المستند؟ ..... 3
- 1.2 حالة الدليل ..... 3
2. الخدمات المالية ..... 4
- 2.1 الخدمات المالية ..... 4
- 2.1.1 ما هي الخدمات المالية؟ ..... 4
- 2.2 الخدمات المالية - قانون ضريبة القيمة المضافة ..... 5
- 2.2.1 ما هي الخدمات المالية كما هو معرّف في المرسوم بقانون؟ ..... 5
3. ضريبة القيمة المضافة ..... 6
- 3.1 ما هو التوريد الخاضع للضريبة؟ ..... 6
- 3.1.1 النسبة الأساسية ..... 6
- 3.1.2 نسبة الصفر ..... 6
- 3.2 ما هو التوريد المعفى من الضريبة؟ ..... 6
- 3.3 التوريدات المتعددة مقابل التوريد الواحد المركب ..... 7
- 3.3.1 التوريدات المتعددة ..... 7
- 3.3.2 التوريد الواحد المركب ..... 7
4. الخدمات المالية وضريبة القيمة المضافة ..... 9
- 4.1 المعاملة الضريبية المطبقة على الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة ..... 9
- 4.1.1 المبدأ العام ..... 9
- 4.1.2 الخدمات الخاضعة للنسبة الأساسية ..... 9
- 4.1.3 أمثلة عن الخدمات المصرفية ..... 9
- 4.1.4 الخدمات الخاضعة لنسبة الصفر - المعادن الثمينة الاستثمارية ..... 10
- 4.1.5 الإعفاء ..... 11
- 4.1.6 الخدمات المُصدّرة ..... 11
- 4.1.7 الخدمات المستوردة ..... 12
- 4.1.8 استرداد ضريبة المدخلات ..... 12
- 4.2 التمويل الإسلامي - المعاملة الضريبية ..... 12
- 4.2.1 المبادئ ..... 12
- 4.2.2 مثال ..... 13
- 4.2.3 المنتجات غير المتناظرة ..... 13



- 4.3 خدمات مالية أخرى - المعاملة الضريبية ..... 14
- 4.3.1 عائدات الاستثمار ..... 14
- 4.3.2 الأوراق المالية وسندات الدين ..... 14
- 4.3.3 إدارة محافظ الاستثمار ..... 14
- 4.3.4 خدمات الأمان ..... 14
- 4.3.5 المعاشات التقاعدية والاستثمارات الجماعية ..... 14
- 4.3.6 إقراض الأسهم ..... 14
- 4.3.7 مبادلات سعر الفائدة ..... 14
- 4.3.8 مبادلة العملات ..... 15
- 4.3.9 المشتقات الأخرى ..... 15
- 4.3.10 خدمات الوساطة ..... 15
- 4.3.11 الخدمات التحضيرية ..... 15
- 4.3.12 استرداد الديون والإجراءات القضائية ..... 15
- 4.3.13 التأجير ..... 16
- 4.3.14 الإيجار المنتهي بالتمليك واتفاقيات البيع بالتقسيط، وما إلى ذلك ..... 16
5. آليات تجزئة ضريبة المدخلات ..... 17
- 5.1 المنهجية العامة لجميع الآليات ..... 17
- 5.1.1 اختبار عادل ومعقول ..... 17
- 5.1.2 الخطوة 1: التخصيص المباشر ..... 17
- 5.1.3 الخطوة 2-أ: الآلية الأساسية - تخصيص ضريبة المدخلات المتبقية ..... 17
- 5.1.4 الخطوة 2-ب: الآلية الخاصة - تخصيص ضريبة المدخلات المتبقية ..... 18
- الملحق أ ..... 19
1. الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة ..... 19
2. إدارة الأصول والخدمات المصرفية الخاصة ..... 21
3. تداول الأسهم ..... 22
4. المعاملات المصرفية ..... 23
5. الخدمات المصرفية المؤسسية ..... 23
6. تمويل الشركات/ الخدمات المصرفية الاستثمارية ..... 24
7. الخزنة والأسواق المالية ..... 24
8. التمويل الإسلامي ..... 26



## 1. الخدمات المالية - الدليل الإرشادي

### 1.1 لمحة عامة

#### 1.1.1 نبذة مختصرة

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة منذ الأول من يناير 2018. وكضريبة استهلاك عامة تُفرض على توريد السلع والخدمات، يجب على مقدمي الخدمات المالية فهم الآثار المترتبة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة، وذلك ضمن سياقين:

- آلية تطبيقها على أنشطة جميع مقدمي الخدمات المالية؛ و
- المنهج الذي ينبغي على مقدمي الخدمات المالية في الإمارات تطبيقه لتحديد مبلغ ضريبة القيمة المضافة المستحقة على التكاليف (أي ضريبة المدخلات) التي يحق لهم استردادها عند قيامهم بتقديم خدمات مالية خاضعة للضريبة وأخرى معفاة من الضريبة.

**ملاحظة هامة:** لن تتم مناقشة التأمين ضمن هذا الدليل، حيث تم إدراج مزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع في دليل منفصل VATGIN1.

#### 1.1.2 الهدف من هذا الدليل

يتضمن هذا المستند إرشادات توجيهية عن خصائص الخدمات المالية لغايات ضريبة القيمة المضافة.

كما يتضمن هذا المستند إرشادات توجيهية لمساعدة قطاع الخدمات المالية في فهم أي من الخدمات والوظائف التي يقوم بها القطاع تخضع لضريبة القيمة المضافة وأيها يكون معفاً منها وفي المقابل، إلى أي مدى يمكن استرداد الضريبة على التكاليف. كما أن هذا الدليل يوضح مفهوم تجزئة ضريبة المدخلات. وقد تم إدراج المزيد من التفاصيل بشأن الآليات الخاصة لتجزئة ضريبة المدخلات في دليل منفصل - تجزئة ضريبة المدخلات VATGIT1.

#### 1.1.3 من الذي ينبغي عليه الاطلاع على هذا المستند؟

هذا المستند موجه إلى المسؤولين عن الشؤون الضريبية العاملين في قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة وكذلك إلى وكلائهم الضريبيين ومستشاريهم.

يجب قراءة هذا الدليل إلى جانب دليل الخاضع للضريبة لضريبة القيمة المضافة VATG001.

### 1.2 حالة الدليل

لا يشكل هذا الدليل الإرشادي نصاً ملزماً من الناحية القانونية وإنما تمت صياغته لتقديم المساعدة فيما يتعلق بفهم وتطبيق أحكام ضريبة القيمة المضافة.



## 2. الخدمات المالية

### 2.1 الخدمات المالية

#### 2.1.1 ما هي الخدمات المالية؟

الخدمات المالية هي الخدمات المقدمة من قبل شركات أو أشخاص مرتبطين بطريقة ما بالتمويل. يرتبط العديد من هذه الخدمات بشكل مباشر بالنقد، يعني ذلك التعامل بالنقد أو ما يعادله أو تقديم الائتمان. كما تشمل هذه الخدمات أنواع تمويل أكثر تخصصاً (على سبيل المثال: عقد إيجار ينتهي بالتملك أو التمويل الائتماني بالتقسيط) أو التمويل الطويل الأجل مثل الأسهم أو القروض.

قد لا ترتبط بعض الخدمات المالية بشكل مباشر بالنقد (مثلاً، تأجير المعدات). بالإضافة إلى ذلك، هناك نطاق واسع من الخدمات المرتبطة التي لا تتعلق بشكل وثيق بالنقد (مثل الاستشارات المالية وخدمات التأمين وتحصيل الديون).

كما تتضمن الأنشطة المرتبطة الأخرى وساطة الاستثمار واكتتاب الأوراق المالية.

تتألف الخدمات المالية عادةً من سلسلة معقدة من المعاملات وتكون المنتجات التي يوفرها هذا القطاع في تطور مستمر من خلال الابتكار والتكنولوجيا. علاوة على ذلك، فإن وسائل التعويض المتعلقة بالخدمات المالية قد تكون أيضاً معقدة (مثل الهوامش والفروق).

وقد اتّسمت المعاملات في هذا القطاع في السابق بالتعقيد وصعوبة التحليل، سواء من حيث تحديد سلاسل التوريد أو قيمة التوريدات المختلفة التي يتم تقديمها.

مع ذلك، أصبحت الخدمات المالية مؤخراً أكثر قابلية للتحديد والقياس مقارنةً بما كانت عليه في السابق وذلك بفضل التقدم التكنولوجي والتطورات العالمية في منهجية تنفيذ المعاملات.

وبالتالي، يجب أن تكون نقطة البداية في المعاملة الضريبية للخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة هي بأن يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية حيث من الممكن القيام بذلك.

على وجه التحديد، إذا كانت هناك رسوم أو نفقات مشابهة قابلة للتحديد بسهولة، ويتم دفعها مقابل تقديم خدمة مالية بحسب التعريف الوارد في المرسوم بقانون اتحادي<sup>1</sup> واللائحة التنفيذية<sup>2</sup>، فإن تلك الرسوم ستخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

<sup>1</sup> المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، ويشار إليه فيما بعد بعبارة "المرسوم بقانون".

<sup>2</sup> قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، ويشار إليه فيما بعد بعبارة "اللائحة التنفيذية".



## 2.2 الخدمات المالية - قانون ضريبة القيمة المضافة

### 2.2.1 ما هي الخدمات المالية كما هو معرّف في المرسوم بقانون؟

كما هو مُعرّف في المرسوم بقانون<sup>3</sup> واللائحة التنفيذية<sup>4</sup>، فإن الخدمات المالية هي الخدمات المرتبطة بالتعاملات النقدية أو ما يكافئها وكذلك توفير الائتمان وتتضمن على سبيل المثال دون الحصر ما يأتي:

1. تحويل العملة سواء من خلال صرف أوراق النقد أو المسكوكات النقدية أو من خلال قيد دائن أو مدين في حسابات أو ما شابه؛
2. إصدار شيك أو خطاب اعتماد أو القيام بدفعهما أو تحصيلهما أو نقل ملكيتهما؛
3. إصدار سند دين أو تخصيصه أو سحبه أو قبوله أو تجبيره أو نقل ملكيته؛
4. توفير أي قرض أو سلفة أو ائتمان؛
5. تجديد أو تعديل سند دين أو ورق مالي<sup>6</sup> أو عقد اعتماد؛
6. توفير أو أخذ أو تعديل أو فك ضمان أو تعويضاً أو تأميناً أو صكاً يتعلّق بأداء الالتزامات الناشئة بموجب شيك أو اعتماد أو ورق مالي أو سند دين أو بالنسبة للأنشطة المنصوص عليها في البنود من (2) إلى (5) من هذه المادة؛
7. تشغيل أي حساب جارٍ أو حساب إيداع أو حساب توفير؛
8. توفير أو نقل ملكية الصكوك المالية مثل المشتقات المالية، الخيارات، المقايضات، مقايضات الائتمان في حالات التخلف عن الدفع، والعقود المالية الأجلة؛
9. دفع أو تحصيل أي مبلغ فائدة أو رأس مال أو توزيع أرباح أو أي مبلغ آخر فيما يتعلّق بسند دين أو ورق مالي أو ائتمان أو عقد تأمين على الحياة؛
10. الاتفاق على أو الترتيب لأي من الأنشطة المنصوص عليها في البنود من (1) إلى (9) أعلاه، باستثناء تقديم استشارات بشأنها.

<sup>3</sup> المادة 46 (1) من المرسوم بقانون

<sup>4</sup> المادة 42 (2) من اللائحة التنفيذية

<sup>5</sup> يقصد بعبارة "سند دين" أي مصلحة أو حق في الحصول على نقود مستحقة على أي شخص حالياً أو مستقبلاً أو أي خيار في اقتناء أي مصلحة أو حق مما سبق بيانه.

<sup>6</sup> يقصد بعبارة "ورق مالي" أي مصلحة أو حق في حصة في رأس مال اعتباري أو أي خيار بالحصول على أي مصلحة أو حق مما ذكر.



### 3. ضريبة القيمة المضافة

#### 3.1 ما هو التوريد الخاضع للضريبة؟

تتضمن معظم معاملات الأعمال توريدات لسلع أو لخدمات.

يُعتبر التوريد أنه توريد خاضع للضريبة إذا:

- كان توريد لسلع أو لخدمات؛
- كان بمقابل؛
- تم التوريد في سياق ممارسة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة؛
- كان من قبل أعمال مسجلة لضريبة القيمة المضافة (أو أعمال ملزمة بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة).

التوريدات الخاضعة للضريبة هي توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة إما بالنسبة الأساسية أو بنسبة الصفر.

ولا تشمل عبارة "التوريد الخاضع للضريبة" التوريدات المعفاة من الضريبة وأي توريدات واقعة خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة.

#### 3.1.1 النسبة الأساسية

بصفة عامة، إذا تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية، يحق للأعمال المسجلة لضريبة القيمة المضافة أن تقوم باسترداد الضريبة التي تم فرضها من قبل مورديهم على السلع والخدمات، رهناً باستيفاء شروطاً محددة. وتُعرف ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على المشتريات بـ "ضريبة المدخلات".

#### 3.1.2 نسبة الصفر

تُطبق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 0% على التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر. تُعامل التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر في كافة النواحي كتوريدات خاضعة للضريبة، ويشمل ذلك حق الشخص الذي يقوم بتقديم التوريد في استرداد ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بنفقات الأعمال الخاصة به.

#### 3.2 ما هو التوريد المعفى من الضريبة؟

لا يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على التوريدات المعفاة من الضريبة. وحيث أن هذه التوريدات ليست "توريدات خاضعة للضريبة"، فلا يجوز للمورد استرداد ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالنفقات (ضريبة المدخلات) التي تكبدها بشكل مباشر من أجل تقديم توريدات معفاة.

بالإضافة إلى ذلك، سيكون على الأعمال التي تقوم بتوريدات خاضعة ومعفاة من الضريبة استخدام آلية لتجزئة ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على التكاليف العامة (أي ضريبة المدخلات غير المخصصة لأي من التوريدات الخاضعة للضريبة أو التوريدات المعفاة).

وبالتالي، فقد تمثل ضريبة القيمة المضافة المتكبدة تكلفة عالية غير قابلة للاسترداد بالنسبة للأعمال التي تقوم بتوريدات تكون إما جميعها أو البعض منها معفى من الضريبة، مثل الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية.



وكما هو منصوص عليه في المرسوم بقانون وتماشياً مع التزامات الإمارات العربية المتحدة الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد اتخذت الدولة نهجاً محدوداً جداً فيما يتعلق بتطبيق الإعفاء الضريبي.

لذلك، ستقوم يتم فرض الضريبة على أغلبية المعاملات التي تتم داخل الدولة بالنسبة الأساسية، بينما سيكون هناك عدداً محدوداً جداً من الاستثناءات لهذه القاعدة العامة. ستتضمن هذه الاستثناءات بعض الخدمات المالية، رهناً باستيفاء شروطاً محددة كما هو موضح أدناه.

### 3.3 التوريدات المتعددة مقابل التوريد الواحد المركب

تقوم الأعمال بتوريدات متعددة وتفرض سعراً واحداً شاملاً لعدد من التوريدات المستقلة لسلع أو لخدمات. وهذا يختلف عن القيام بتوريد واحد يتألف من مزيج من السلع أو الخدمات (وهو ما يُعرف بالتوريد الواحد المركب) والذي تنطبق عليه نسبة ضريبة واحدة.

من الممكن أن تنطبق هذه السيناريوهات على الخدمات المالية التي يمكن أن يتم جمعها معاً في "حزمة" واحدة إذا كانت تُعامل عادة كخدمات مستقلة، أو في الوضع المقابل، إذا كان من الممكن فصل التوريد الواحد المركب أو تجزئته بشكل افتراضي إلى مكونات مستقلة.

#### 3.3.1 التوريدات المتعددة

إذا كنت تقوم بتوريد متعدد، يجب عليك تحديد القيمة الصحيحة لضريبة القيمة المضافة التي يجب احتسابها.

إذا كنت تقوم بتوريدات متعددة وكانت التوريدات الفردية:	فإنه يجب عليك:
خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة ذاتها	احتساب الضريبة المستحقة بالطرق المعتادة
غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة ذاتها	احتساب قيمة الضريبة المستحقة عن كل توريد على حدة لاحتساب مجموع الضريبة المستحقة

إذا لم تكن التوريدات الفردية خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة ذاتها، فإنه يجب عليك استخدام طريقة عادلة ومعقولة لتقييم كل توريد على حدة. وقد يتضمن ذلك استخدام تكلفة كل عنصر من عناصر التوريد لتحديد قيمة كل مكون من مكونات التوريد. يجب الإفصاح عن قيمة كل توريد إلى العميل.

فعلى سبيل المثال، تقدم إحدى شركات التمويل خدمات تمويل ائتماني على بيع السلع من خلال الدفع بالتقسيط. إلى جانب فرض تكلفة السلع على الشراء، تفرض شركة التمويل فائدة يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل. يُعفى مبلغ الفائدة من ضريبة القيمة المضافة بينما يخضع بيع السلع للضريبة. وذلك لأن كل مبلغ محدد بشكل مستقل ولأن كلاً من السلع وتوريد الائتمان غير مرتبطين ببعضهما.

#### 3.3.2 التوريد الواحد المركب

التوريد الواحد المركب هو توريد واحد غير قابل للتجزئة مكون من مزيج من السلع أو الخدمات أو كليهما. يُعامل هذا التوريد على أنه توريد واحد ويخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة واحدة تُطبق على قيمة التوريد ككل. يجب أن لا يتم استخدام عملية التجزئة عند إجراء توريد مركب.

يكون هناك توريد واحد مركب إذا شكّل عنصراً واحداً أو أكثر من عناصر التوريد المكون الأساسي لهذا التوريد، وكانت العناصر الأخرى ملحقاتاً مكتملاً للتوريد - أي أنها ليست هدفاً بحد ذاتها وإنما وسيلة للتمتع بالمكون الأساسي بشكل أفضل. ويجب الأخذ في الاعتبار الطبيعة التعاقدية والظروف الكاملة لمثل هذه التوريدات.





بالإضافة إلى ذلك، يُعامل التوريد على أنه توريد واحد مركب إذا كان يشمل عنصرين أو أكثر مرتبطين ببعضهما بشكل وثيق بحيث يشكلان توريداً واحداً ليس من الممكن أو من الطبيعي تجزئته.

ولا يُعد تطبيق سعراً واحداً دليلاً قطعياً على أن التوريد هو توريد واحد مركب، إلا أنه قد يُشير إلى وجود خدمة واحدة. مع ذلك، إذا كان هناك ما يشير إلى أن المتلقي كان ينوي شراء خدمتين منفصلتين عن بعضهما وتخضع كل منهما لنسبة ضريبية مختلفة عن الأخرى، فإن ذلك قد يعني أنه يجب تجزئة ذلك السعر الواحد.

ولن يتم قبول التوريد الواحد المركب على هذا النحو، باستثناء إذا:

- تم احتساب سعر واحد ولم يتم المورد بتحديد أسعار مكونات التوريد المختلفة بشكل منفصل أو فرض سعر مختلف لكل منها؛
- ولم يتأثر المقابل المستحق دفعه من قبل متلقي الخدمات أو مستلم السلع في حال قام هذا المتلقي/المستلم فقط بشراء المكون الرئيسي للتوريد؛
- وتم توريد جميع مكونات التوريد من خلال مورّد واحد.

على سبيل المثال، كعرض ترويجي، قد يقوم بنك بتقديم قرض بسعر فائدة محدد مع جهاز لوحي جديد للعملاء لجعل المنتج أكثر جاذبية، ولا يكون هناك أية رسوم أو أسعار محددة بشكل مستقل. في هذه الحالة، يُعتبر الجهاز اللوحي بمثابة ملحق مكمل للتوريد الرئيسي للقرض وليس هدفاً في حد ذاته.



#### 4. الخدمات المالية وضريبة القيمة المضافة

##### 4.1 المعاملة الضريبية المطبقة على الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة

###### 4.1.1 المبدأ العام

كما هو محدد في المرسوم بقانون واللائحة التنفيذية، فإن الخدمات المالية تخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية إذا تم توريدها مقابل رسم صريح أو خصم أو عمولة، أو حسم أو ما شابه.

###### 4.1.2 الخدمات الخاضعة للنسبة الأساسية

تخضع توريدات الخدمات المالية التي تنطوي على رسم صريح أو خصم أو عمولة أو حسم أو ما شابه، لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية (أي أنها تُعامل معاملة التوريدات الخاضعة للضريبة) على قيمة ذلك الرسم المحدد بشكل مستقل. يجوز استرداد ضريبة القيمة المضافة بالكامل إذا كانت متكبدة بالكامل على التكاليف المخصصة لتوريد خاضع للنسبة الأساسية.

###### 4.1.3 أمثلة عن الخدمات المصرفية

أنواع الخدمات المالية	أمثلة على الرسوم الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية
تشغيل حساب مصرفي	<ul style="list-style-type: none"> <li>رسم الاشتراك</li> <li>رسم خدمات المعاملات</li> <li>رسم فتح أو إغلاق الحساب</li> <li>رسم سحب النقود</li> <li>رسم الإيداع</li> <li>رسم استبدال البطاقة</li> <li>رسم استخراج دفتر الشيكات</li> <li>رسم كشف الحساب المصرفي</li> <li>رسم مسك الحساب</li> </ul>
التحويلات المالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>رسم التحويل</li> <li>رسم تحويل سويفت</li> </ul>
النقد	<ul style="list-style-type: none"> <li>رسم استلام النقد</li> <li>رسم صرف شيك</li> <li>رسم مقابل صرف النقد</li> </ul>
الرهون (بما في ذلك الرهون التجارية)	<ul style="list-style-type: none"> <li>رسم تقديم طلب</li> <li>رسم التقييم</li> <li>رسم السداد الميكرو</li> <li>رسم إداري</li> <li>رسم التعديل</li> <li>رسم عمولة وكيل البيع</li> </ul>



<ul style="list-style-type: none"> <li>• رسم إعادة التمويل</li> <li>• رسم كشف حساب الرهن</li> <li>• رسم الإجراءات</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• رسم تأسيس</li> <li>• رسم التوثيق</li> <li>• رسم التجديد</li> </ul>	القروض أو الدفعات المسبقة أو الائتمان (بما في ذلك قروض الأعمال)
<ul style="list-style-type: none"> <li>• عمولة البيع</li> <li>• رسم المشاركة</li> <li>• رسم الاستشارة</li> <li>• رسم الوكالة</li> <li>• رسم إداري</li> </ul>	الخدمات المصرفية الاستثمارية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• رسم البطاقة</li> <li>• رسم اعتماد المعاملة</li> <li>• رسم السحب النقدي</li> <li>• رسم معاملة عبر ماكينة الصراف الآلي</li> <li>• رسم حامل البطاقة</li> <li>• رسم كشف الحساب</li> <li>• رسم فقدان البطاقة</li> <li>• رسم العمولة</li> <li>• رسم السحب على المكشوف</li> <li>• رسم تحويل الرصيد</li> </ul>	الخدمات المرتبطة بالبطاقات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• رسم التحويل</li> <li>• رسم المعاملة</li> </ul>	تحويل العملة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• رسم صندوق الأمانات</li> </ul>	تقديم تسهيلات الخزائن الآمنة

يتضمن الملحق (أ) قائمة تفصيلية برسوم خدمات مالية معينة.

#### 4.1.4 الخدمات الخاضعة لنسبة الصفر - المعادن الثمينة الاستثمارية

يخضع توريد المعادن الثمينة الاستثمارية<sup>7</sup> لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر.

يمكن استرداد كامل ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على التكاليف المخصصة بالكامل لتوريد يخضع لنسبة الصفر.

<sup>7</sup> يقصد بعبارة "المعادن الثمينة الاستثمارية" كل من الذهب والفضة والبلاتين التي تكون درجة نقاها 99 بالمائة أو أكثر ويكون المعدن قابل للتداول في أسواق السبائك العالمية. المادة (36) من اللائحة التنفيذية.



#### 4.1.5 الإعفاء

تُعفى من الضريبة الخدمات المالية التي يتم سداد قيمتها من خلال الهوامش أو الفروق الضمنية (أي أنه لا يوجد رسم صريح<sup>8</sup> يُفرض مقابل تنفيذ تلك الخدمات)، ويعني ذلك أنها لا تُعامل على أنها توريدات خاضعة للضريبة. وبالتالي، تُطبق هذه المعاملة الضريبية أيضاً على الفائدة المستحقة الدفع فيما يتعلق بالقروض.

وبالتالي، فإنه لا يجوز على الإطلاق استرداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على التكاليف المخصصة بالكامل لتوريد معفى من الضريبة.

وفي جميع الحالات، تُعفى فئات الخدمات المالية الآتية من ضريبة القيمة المضافة:

- إصدار ورق مالي أو سند دين أو تخصيصه أو نقل ملكيته؛
- توفير عقد تأمين على الحياة أو نقل ملكيته أو توفير إعادة التأمين لذلك العقد (يمكن إيجاد المزيد من التفاصيل حول التأمين في دليل ضريبة القيمة المضافة للتأمين (VATGIN1)).

يتضمن الملحق (أ) من هذا الدليل قائمة مفصلة عن رسوم خدمات مالية محددة.

#### 4.1.6 الخدمات المُصدّرة

يخضع توريد الخدمات المالية إلى متلقي مقيم خارج إقليم دول مجلس التعاون<sup>9</sup> (حتى لو كانت لتكون معفاة من الضريبة لو تم توريدها في دول مجلس التعاون الخليجي)، لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر (أي أنها تُعامل كتوريدات خاضعة للضريبة).

فيما يتعلق بالخدمات المالية التي يتم توريدها إلى متلقي مقيم في إحدى الدول المطبقة من دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه ستنتم معاملتها كما يلي:

- إذا كان المتلقي مسجلاً أو ملزماً بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي التي يتم تلقي الخدمات المالية فيها، يكون التوريد خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة ويكون المتلقي ملزماً باحتساب ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي في الدولة العضو التي تم فيها تلقي التوريد، وفق نسبة الضريبة المطبقة على هذه الخدمة في تلك الدولة.

ستكون ضريبة المدخلات المخصصة بالكامل لمثل هذه التوريدات قابلة للاسترداد سواءً كانت التوريدات المعنية معفاة أو خاضعة للضريبة في الإمارات العربية المتحدة.

- إذا لم يكن المتلقي مسجلاً أو ملزماً بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة في أي من دول مجلس التعاون الخليجي التي يتم تلقي الخدمات المالية فيها، يكون مكان توريد تلك الخدمات في الإمارات العربية المتحدة. وفي مثل هذه الحالات، سيخضع التوريد للالتزامات الضريبية العادية وقواعد الاسترداد الضريبي ذات الصلة المطبقة في الإمارات العربية المتحدة.

<sup>8</sup> الرسوم في هذا السياق وفي سائر النص تعني أي رسوم صريحة أو خصم أو عمولة أو حسم أو ما شابه ذلك.

<sup>9</sup> في هذا السياق، تشير دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول المطبقة للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن أنظمتها القانونية المحلية.



#### 4.1.7 الخدمات المستوردة

إذا تم تلقي الخدمات المالية من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، فستخضع تلك الخدمات لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية إذا كانت هذه التوريدات تخضع للضريبة بالنسبة الأساسية لو تمت داخل الدولة.

في هذه الحالة، ستخضع الخدمات المستوردة لألية الاحتساب العكسي كما لو قام المستورد بتوريد تلك الخدمات لنفسه. وبالتالي، تلتزم المؤسسة المستوردة للخدمات المالية باحتساب ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على الخدمات المستوردة.

كما سيكون للمتلقي حق المطالبة باسترداد ضريبة المدخلات المتكبدة عن تلك الخدمات، رهنأ باستيفاء قواعد الاسترداد العادية بما في ذلك تلك المتعلقة بتجزئة ضريبة المدخلات (أنظر أدناه).

#### 4.1.8 استرداد ضريبة المدخلات

يجب تجزئة ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على التكاليف المخصصة جزئياً لتوريدات الخدمات المالية الخاضعة للضريبة وتلك المعفاة من الضريبة؛ ويكون فقط الجزء المخصص للتوريد الخاضع للضريبة بشكل معقول هو الجزء القابل للاسترداد. ويتعين على المورد المعني استخدام إحدى آليات "تجزئة ضريبة المدخلات" لتحديد مبلغ ضريبة المدخلات التي يمكنه استردادها في مثل تلك الحالات. يرجى مراجعة البند (5) أدناه للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

### 4.2 التمويل الإسلامي - المعاملة الضريبية

#### 4.2.1 المبادئ

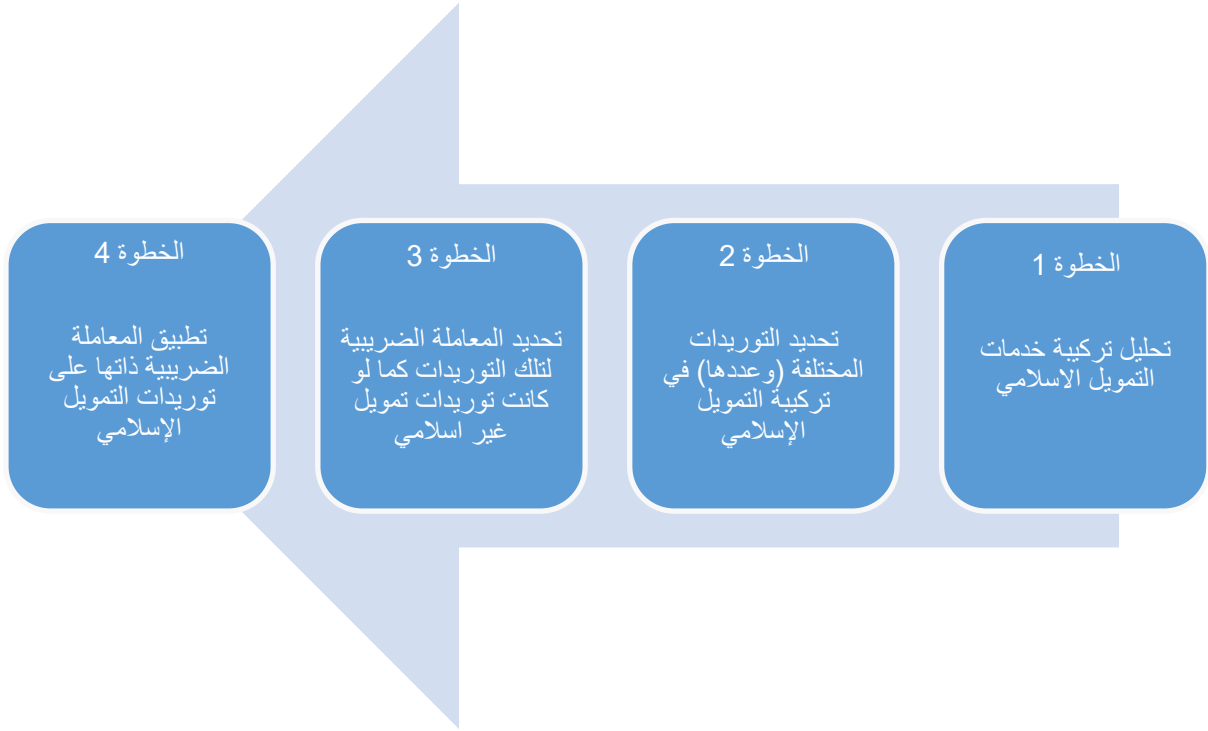
يُعامل أي توريد يتم بموجب ترتيب مالي اسلامي<sup>10</sup> والذي يكون متوافق مع الشريعة الإسلامية ويهدف إلى ويحقق النتيجة ذاتها مثل المنتجات المالية غير الإسلامية، بذات المعاملة الضريبية التي تطبق على نظيره من المنتجات المالية غير الإسلامية وفقاً لأحكام المرسوم بقانون لتكون المعاملة الضريبية في الحالتين هي ذاتها.

والهدف من ذلك هو المساواة في المعاملة ما بين المنتجات المالية الإسلامية والمنتجات المالية غير الإسلامية.

ولتحديد المعاملة الضريبية الصحيحة لمنتجات التمويل الإسلامي، يجب الأخذ في الاعتبار الغاية من المنتج الاسلامي، وتركيبته وسعره.

وبالتالي، من أجل التأكد من الضريبة المستحقة عن منتج التمويل الإسلامي، يجب اتباع الآلية الآتية:

<sup>10</sup> المادة 42 (1) (د) يقصد بعبارة "ترتيب مالي اسلامي" عقد خطي يتعلق بتوريد تمويل بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.



#### 4.2.2 مثال

على سبيل المثال، تُعامل مرابحة السلع التي يتم إبرامها لغايات الإقراض على أنها قرض لغايات ضريبة القيمة المضافة. وتكون أية رسوم صريحة خاضعة للضريبة إلا إذا كانت مبادئ الشريعة الإسلامية قد اقتضت أن تكون هذه الرسوم صريحة وإذا كانت نظيراتها من المنتجات غير الإسلامية تُعامل على أنها معفاة من الضريبة.

وبالتالي، فإن الأرباح الناشئة عن توريد السلع بشروط الدفع المؤجل تكون معفاة من الضريبة إذا تمت معاملة التوريد في الواقع على أنه قرض وكان مقابل نظيرها من المنتجات غير الإسلامية هو الفائدة.

#### 4.2.3 المنتجات غير المتناظرة

مع ذلك، من المعروف أن بعض جوانب التمويل الإسلامي قد لا يكون لها نظير مباشر في المعاملة الضريبية المطبقة. وفي هذه الحالات، يجب الأخذ بالاعتبار عند تحديد المعاملة الضريبية المناسبة الغرض الأساسي من المنتج المعني ومواصفاته وظروفه ذات الصلة.

ويتم التعامل مع أي فروق واضحة في الضريبة المستحقة بين منتج التمويل الإسلامي ونظيره من المنتجات غير الإسلامية، والذي ينشأ نتيجة لاختلاف المعاملة المطبقة، على أساس كل منتج على حدة.

ويجب على مقدمي منتجات التمويل الإسلامي المعقدة وغير التقليدية القيام بتحليل هذه المنتجات بعناية، وكذلك السعي للحصول على مشورة بشأن الضريبة المستحقة عنها.



### 4.3 خدمات مالية أخرى - المعاملة الضريبية

#### 4.3.1 عائدات الاستثمار

إذا قام مقدم الخدمات المالية بدفع مبلغ كعائد استثمار مثل الفوائد على الودائع أو أرباح الأسهم أو السحوبات وما إلى ذلك، وإذا لم يكن هناك خدمة أو معاملة تمت مقابل ذلك المبلغ، فتعتبر عائدات الاستثمار هذه خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.

#### 4.3.2 الأوراق المالية وسندات الدين

يُعطى إصدار الأوراق المالية أو سندات الدين أو تخصيصها أو نقل ملكيتها من ضريبة القيمة المضافة. ويشمل ذلك الأسهم والأوراق المالية الأخرى.

تخضع الرسوم التي يتقاضاها الوسطاء أو المضاربون الذين يعملون كوسطاء في إجراء المعاملات المذكورة أعلاه لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

كما تخضع خدمات تسجيل وتداول الأسهم وخدمات التسوية التي تتم مقابل رسم أو غيره لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية. ويشمل ذلك الرسوم التي يتم فرضها على التسهيلات المقدمة من قبل البورصات، وما إلى ذلك.

إذا تم تقديم المساعدة إلى شركة ما في إدارة المساهمين وأصحاب المصالح المالية الآخرين وفي دفع أرباح الأسهم وترتيب الاجتماعات العمومية السنوية وتقديم التقارير السنوية للمساهمين، فإن هذه الخدمات ستكون خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية.

#### 4.3.3 إدارة محافظ الاستثمار

تخضع إدارة محافظ الاستثمار لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

#### 4.3.4 خدمات الأمان

تخضع خدمات الأمان لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

#### 4.3.5 المعاشات التقاعدية والاستثمارات الجماعية

تُعامل المبالغ المودعة في برامج المعاشات التقاعدية أو الاستثمار الجماعي على أنها خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. مع ذلك، تخضع رسوم إدارة صندوق المعاشات التقاعدية أو برنامج الاستثمار الجماعي للضريبة بالنسبة الأساسية.

#### 4.3.6 إقراض الأسهم

لا يخضع إقراض الأسهم لضريبة القيمة المضافة. مع ذلك، في حال تقاضي رسوم مقابل هذه الخدمة، فستكون هذه الرسوم خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

#### 4.3.7 مبادلات سعر الفائدة

في حال قيام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتبادل أسعار الفائدة الثابتة على ديونها، ولم يكن هناك رسم صريح مقابل هذه الخدمة، فسيُعطى هذا التبادل من ضريبة القيمة المضافة.



#### 4.3.8 مبادلة العملات

في حال قيام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمبادلة العملات، ولم يكن هناك رسم صريح مقابل هذه الخدمة، فستكون هذه المبادلة معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

#### 4.3.9 المشتقات الأخرى

المشتقات هي أدوات مالية يعتمد سعرها على قيمة الأداة المالية ذاتها، أو السلعة أو العملة التي ترتبط بها تلك المشتقات.

ويخضع استحداث هذه المشتقات وتقديم المشورة بشأنها وإصدارها وإنشائها هي والمنتجات ذات التركيبة المشابهة، لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية إذا تم إجراؤه مقابل رسم صريح (مثال، رسم المُنظِّم، رسم تجديد، رسم مقدّم). إذا كان المقابل ناشئاً من قسط واضح، يكون هو أيضاً خاضعاً للنسبة الأساسية.

يُعفى من ضريبة القيمة المضافة تداول المشتقات إذا نشأ الدخل من المراجعة أو تحقق من صافي الهامش أو الفروق.

كما يُعفى من الضريبة الدخل الناشئ عن تداول الصكوك المالية.

ويُعفى كذلك من الضريبة نقل ملكية المشتقات أو العقود الأجلة المتعلقة بالسلع الرئيسية إذا لم يكن هناك تسليمياً لهذه السلع وإذا تم النقل على أساس الهامش (أي من دون تحديد رسم صريح).

مع ذلك، تخضع تسوية العقود الأجلة من خلال تسليم السلع للضريبة بالنسبة ذاتها المطبقة على التوريد الأساسي لتلك السلع.

#### 4.3.10 خدمات الوساطة

تخضع خدمات الوساطة لضريبة القيمة المضافة. فعلى سبيل المثال، قد يعمل مستشار مالي كوسيط في ترتيب بيع منتج مالي. وفي هذه الحالة، فإن أية أتعاب أو عمولات يحصل عليها من العميل أو مقدم الخدمات المالية مقابل خدماته، تخضع للضريبة بالنسبة الأساسية.

#### 4.3.11 الخدمات التحضيرية

تخضع الخدمات التحضيرية التي تُنفذ بشكل مستقل عن توريد الخدمات المالية وقبلها للضريبة بالنسبة الأساسية بغض النظر عما إذا كانت الخدمات المالية ذاتها خاضعة للضريبة أم معفاة منها. على سبيل المثال، إعداد وتسليم البيانات أو القيام بإجراءات العناية اللازمة.

#### 4.3.12 استرداد الديون والإجراءات القضائية

تخضع الخدمات المتعلقة باسترداد الدين والتقاضي وإدارة استرداد الدين من المدينين لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية. ويشمل ذلك كافة الخدمات المتعلقة بتخصيم الديون.





### 4.3.13 التآجير

يخضع استئجار أو تأجير المعدات لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية. ولا تنتقل ملكية المعدات إلى المستأجر بموجب هذا النوع من العقود، بل يمنح العقد الحق باستخدام المعدات لفترة زمنية محددة. فإذا تم بيع المعدات في وقت لاحق إلى طرف ثالث في نهاية الإيجار، سيكون ذلك البيع خاضعاً أيضاً لضريبة القيمة المضافة.

### 4.3.14 الإيجار المنتهي بالتمليك واتفاقيات البيع بالتقسيط، وما إلى ذلك

يُعى توريد الائتمان من ضريبة القيمة المضافة (إذا لم يكن هناك رسماً صريحاً، وما إلى ذلك)، ولكن إذا تم توريد السلع أو الخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة عن طريق الائتمان وكانت رسوم التمويل مشمولة في القيمة الإجمالية المدفوعة من قبل المشتري على أساس أقساط، فإن المبلغ الإجمالي سيخضع لضريبة القيمة المضافة بحيث يُعامل بذات المعاملة الضريبية للسلع أو الخدمات ذاتها.

ولكن، في حالة دفع رسوم فائدة مستقلة مقابل توفير الائتمان ولم تكن هذه الفوائد مشمولة ضمن قيمة السلع، فسُعى رسوم هذه الفوائد من الضريبة.

ملاحظة: تُطبق هذه المعاملة على أية أعمال تقدم تسهيلات ائتمانية من هذا النوع، فعلى سبيل المثال: سيخضع بائعي التجزئة الذين لديهم مقدمي ائتمان داخليين أو إدارات ائتمان داخلية لهذه المعاملة الضريبية بالإضافة إلى البنوك أو مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

كما ورد أعلاه في البند 4.1.2، سُعامل الرسوم الصريحة المطبقة على توفير الائتمان مثل رسوم الإدارة أو التنظيم، على أنها خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.



## 5. آليات تجزئة ضريبة المدخلات

### 5.1 المنهجية العامة لجميع الآليات

#### 5.1.1 اختبار عادل ومعقول

في جميع الحالات، يجب أن يعكس استرداد ضريبة المدخلات الاستخدام الفعلي للنفقات التي تم فرض الضريبة عليها، أو أن يتم تحديده من خلال بديل مناسب (ويقصد بذلك: من خلال آليات تجزئة ضريبة المدخلات).

وكلما كانت هناك حاجة لتجزئة ضريبة المدخلات المخصصة جزئياً للتوريدات المختلفة والتي يحمل كل منها حقاً مختلفاً في الاسترداد، فقد يكون هناك خطر ملازم وهو أن الآليات التي تستخدم لإجراء هذه التجزئة ونتائجها قد لا تكون تمثل الاستخدام الفعلي.

وفي هذا السياق، يجب على جميع الأعمال الحرص على استخدام آلية "عادلة ومعقولة" لتجزئة ضريبة المدخلات بحسب ظروفها الخاصة. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، يجب على الأعمال أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان تحديد واعتماد آلية بديلة تكون قد تمت الموافقة عليها. ستقوم الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") بدراسة نتائج آليات تجزئة ضريبة المدخلات المستخدمة من قبل الأعمال عن كثب كجزء من برنامج الامتثال الخاص بها، وإذا لزم الأمر، ستقوم الهيئة بالتدخل لضمان الحصول على نتائج عادلة ومعقولة.

#### 5.1.2 الخطوة 1: التخصيص المباشر

في جميع الحالات وفي كل فترة ضريبية، فإن ضريبة المدخلات التي من الممكن أن تكون مخصصة بالكامل لأي توريد محدد، يجب تخصيصها لذلك التوريد وإما استردادها أو منع استردادها حسب الاقتضاء. وهذا ما يُعرف بالتخصيص المباشر.

وأية ضريبة مدخلات لا يمكن تخصيصها بالكامل على هذا النحو، يجب تجزئتها من خلال إحدى آليات تجزئة ضريبة المدخلات لتحديد الجزء الذي يمكن استرداده والجزء الذي لا يمكن استرداده. ويجوز للأعمال الاختيار بين استخدام آلية تجزئة ضريبة المدخلات الأساسية (يمكن الإطلاع على الخطوة 2-أ أدناه) أو تقديم طلب والحصول على موافقة الهيئة لتطبيق إحدى الآليات الخاصة لتجزئة ضريبة المدخلات (يمكن الإطلاع على الخطوة 2-ب أدناه) لإجراء التجزئة اللازمة.

وعلى الرغم من أنه من الممكن تطبيق الآلية الأساسية بشكل معقول على معظم ظروف الأعمال، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون الحال كذلك دائماً. ومع ذلك، يجب على الأعمال تقديم طلب إلى الهيئة لاستخدام آلية خاصة لتجزئة ضريبة المدخلات فقط إذا أثبتت قبل ذلك أن الآلية الأساسية لتجزئة ضريبة المدخلات لن تعطي نتيجة عادلة ومعقولة في سياق الظروف الخاصة بتلك الأعمال.

#### 5.1.3 الخطوة 2-أ: الآلية الأساسية - تخصيص ضريبة المدخلات المتبقية

على أساس شهري أو ربع سنوي (حسبما هو مطبق) يتم تجزئة ضريبة المدخلات التي لا يمكن تخصيصها بالكامل وفقاً للخطوة 1 ("ضريبة المدخلات المتبقية") بين التوريدات الخاضعة للضريبة والتوريدات المعفاة على النحو التالي:



1. تحديد نسبة الاسترداد كنسبة مئوية 11:

ضريبة المدخلات المخصصة بالكامل لتوريدات خاضعة للضريبة 12 خلال الفترة الضريبية المعنية  
ضريبة المدخلات المخصصة بالكامل لتوريدات تسمح باسترداد الضريبة في الفترة المعنية وضريبة المدخلات التي لا  
يمكن استردادها في الفترة المعنية

2. تطبيق نسبة الاسترداد المقرّبة على ضريبة المدخلات المتبقية:

ضريبة المدخلات المتبقية x نسبة الاسترداد (%) = الضريبة المتبقية المخصصة لتوريدات خاضعة للضريبة

3. تتم معاملة تلك الضريبة المتبقية المخصصة لتوريدات خاضعة للضريبة على أنها قابلة للاسترداد على النحو المعتاد (مع إدراجها في الإقرار الضريبي للفترة الضريبية التي تم إجراء الحسابات فيها).

4. في الفترة الأولى التي تلي نهاية السنة الضريبية السابقة<sup>13</sup>، يجب إجراء حسابات للسنة الضريبية السابقة باستخدام المبادئ ذاتها الواردة أعلاه. ويُعرف ذلك بـ "التسوية السنوية" ويمكن أن ينتج عنه زيادة أو نقصان في قيمة ضريبة المدخلات التي تم اعتبارها في السابق على أنها قابلة للاسترداد على أساس ربع سنوي وفقاً للفقرة (3).

5. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان هناك فرق بين ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد المحتسبة وفق الآلية الموضحة في هذا البند، وبين ضريبة المدخلات التي من الممكن أن تكون قابلة للاسترداد إذا تم احتسابها على أساس الاستخدام الفعلي للسلع أو الخدمات، وكانت قيمة هذا الفرق تزيد عن 250,000 درهم في أي سنة ضريبية، فإنه يجب على الخاضع للضريبة تسوية ضريبة المدخلات فيما يتعلق بهذا الفرق. يجب إجراء التسوية في الفترة الضريبية الأولى التي تلي نهاية السنة الضريبية ذات الصلة.

إذا كان الفارق أقل من 250,000 درهم، فلا حاجة لإجراء التسوية.

5.1.4 الخطوة 2-ب: الآلية الخاصة - تخصيص ضريبة المدخلات المتبقية

يجوز للأعمال، التي أثبتت أن الآلية الأساسية لتجزئة ضريبة المدخلات غير مناسبة في سياق الظروف الخاصة بها، تقديم طلب إلى الهيئة لاستخدام آلية خاصة لتجزئة ضريبة المدخلات. يجب على الأعمال التي تقوم بتقديم مثل هذا الطلب إلى الهيئة أن تقدم أيضاً تفاصيل عن الآلية التي ترغب استخدامها وأسباب عدم ملائمة الآلية الأساسية.

**ملاحظة هامة:** يجب أولاً الحصول على موافقة خطية من الهيئة قبل استخدام أي آلية خاصة. وفي جميع الأحوال، تتم الموافقة على استخدام إحدى الآليات الخاصة لتجزئة ضريبة المدخلات على أساس أن يتم استخدامها مستقبلاً. كما يجب إجراء التسوية السنوية في إطار جميع الآليات المستخدمة.  
تم إدراج مزيد من التفاصيل حول كيفية تقديم طلب إلى الهيئة لتطبيق إحدى الآليات الخاصة في الدليل الإرشادي- تجزئة ضريبة المدخلات VATGIT1.

<sup>11</sup> ملاحظة: يتم التعبير عن نسبة الاسترداد كنسبة مئوية ويتم تقريبها إلى أقرب عدد صحيح

<sup>12</sup> يشمل ذلك التوريدات الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية ونسبة الصفر

<sup>13</sup> سيكون ذلك إما في 30 أبريل، 31 مايو أو 30 يونيو من كل عام وفقاً للقرارات الضريبية المقررة للأعمال المعنية، أو 31 يناير إذا كانت الأعمال تقوم بتقديم إقرارات شهرية.



## الملحق أ

يرجى العلم أن الالتزامات الضريبية المترتبة على رسوم الخدمات المالية المحددة في هذا الملحق تُطبق فقط إذا كان مكان توريد الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة. تجدر الإشارة إلى أن الالتزامات الضريبية المذكورة أدناه هي عامة وأنه قد يكون هناك معاملة تقع خارج نطاق هذه المعاملات العامة مما يستوجب تحليلها على أساس كل حالة على حدة.

### 1. الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة

ملاحظات	المعاملة الضريبية	الخدمة المالية/ نوع الرسم
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم فتح وحفظ وإغلاق الحسابات المصرفية، ورسوم السحب والإيداع، وما إلى ذلك
	يخضع للنسبة الأساسية	رسم الاسترداد المبكر
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم خدمات المعاملات
	يخضع للنسبة الأساسية	رسم على الرصيد الأقل من الحد الأدنى
	معفى من الضريبة	عائدات فوائد السحب على المكشوف المفروضة على العملاء من الأفراد
	يخضع للنسبة الأساسية	رسم السحب على المكشوف
رسم إضافي لتغطية التكاليف الإضافية المتعلقة بإدارة حساب غير مُربح.	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم خدمة الحسابات غير النشطة
لكي يُعامل هذا النوع من الرسوم على أنه خارج نطاق الضريبة، يجب أن يكون واضحاً أن التوريد يتم من دون مقابل وأنه غير مؤهلاً لمعاملته كتوريد اعتباري.	خارج نطاق الضريبة	التنازل عن الرسوم / الخدمات المقدمة مجاناً لجميع عملاء البنك أو بعضهم
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم الشيكات، بما في ذلك إصدارها، وإلغائها، وضمائماتها، ونسخها، ورسوم الخدمات، وإعادة تقديم الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد، وما إلى ذلك.
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم إصدار شهادة/خطاب
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم إصدار كشف بنكي، وما إلى ذلك
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم إصدار الشيكات السياحية، العملات الأجنبية وما إلى ذلك
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم تحويل الأموال، بما في ذلك معالجة المدفوعات المتأخرة
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم الاحتفاظ الأمن بالنقد
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم الخصم المباشر/أمر دفع مستديم، بما في ذلك إعادة تقديم المبالغ المرفوضة، وما إلى ذلك.



	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم عضوية بطاقة ائتمان، رسوم الخدمة، رسوم التأخر بالدفع، رسوم السلف النقدية، رسوم استنفاذ الرصيد، وما إلى ذلك
	معفى من الضريبة	الفائدة المحصلة على بطاقات الائتمان
	معفى من الضريبة	رسم التمويل (الفائدة)
	يخضع للنسبة الأساسية	رسم الحد الأدنى للإنفاق
يُحقق من المعاملات الدولية ويتم احتسابه على أساس الهامش	معفى من الضريبة	التحويل الحركي للعملاء (يشكل جزءاً من هامش صرف العملات الأجنبية ويكون بطبيعته كامناً فيه / ضمنياً)
	معفى من الضريبة	هوامش صرف العملات الأجنبية المحصلة على بطاقات الائتمان
يكون خارج نطاق الضريبة فقط إذا كانت النقاط مؤهلة لتكون "قسمة" ولم يتجاوز المقابل المستلم القيمة الاسمية المعلن عنها. يجب تحليل جميع العقود بالتفصيل.	خارج نطاق الضريبة	إصدار نقاط الولاء نظير استخدام البطاقة
يكون خارج نطاق الضريبة إذا لم تكن هناك خدمات متلقاة / مقدمة من المؤسسة المالية، بما معناه إذا كان التوريد بين التاجر والعميل. يجب تحليل جميع هذه العقود بالتفصيل.	خارج نطاق الضريبة	إستبدال نقاط الولاء نظير استخدام البطاقة
لا يُعامل على أنه توريد لغايات ضريبة القيمة المضافة	خارج نطاق الضريبة	الحسم النقدي (مكافآت للعملاء)
رسوم يفرضها البنك مقابل تقديم الأعمال إلى التاجر	يخضع للنسبة الأساسية	ترتيبات استرداد النقود/ تقاسم الأرباح مع بعض التجار المحددين
	يخضع للنسبة الأساسية	الرسوم التي تتلقاها شركات العلامة التجارية للبطاقة
	يخضع للنسبة الأساسية	بطاقات الخصم - جميع الرسوم ذات الصلة
	يخضع للنسبة الأساسية	القرض، والرهن العقاري والتسهيلات الائتمانية الأخرى - جميع رسوم فتح الحساب، ورسوم المعالجة / الإجراءات، ورسوم التأخر بالدفع، وما إلى ذلك
رسم ضمنى، حيث أنه قائم على الفائدة	معفى من الضريبة	فائدة التأخر عن السداد
	يخضع للنسبة الأساسية	استرداد القروض المتعثرة - جميع الرسوم ذات الصلة
يخضع للنسبة الأساسية طالما أنه ليس هناك هامش مدفوعات ضمنية	يخضع للنسبة الأساسية	التأجير الذي ينتهي بالتمليك
	يخضع للنسبة الأساسية	سندات إذنية (السندات لأمر)
	معفى من الضريبة	قروض ذهبية (فائدة الإقراض)



	يخضع للنسبة الأساسية	القروض الذهبية - رسوم المعاملات للشهادات الذهبية
	يخضع للنسبة الأساسية	صرف العملات الأجنبية - رسوم البيع والشراء
	معفى من الضريبة	صرف العملات الأجنبية - الأرباح المحققة والخسارة الفورية / وتحويلها (فارق الدخل)
تُفرض الرسوم مقابل تغيير اسم العميل في الأنظمة البنكية	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم تغيير اسم الشركة
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم خدمات الرسائل النصية
من المهم أن يتم توريد الخدمات للعميل وليس للمؤسسة المالية فيما يتعلق بهذه النفقات لتصبح مؤهلة كمصروفات. يجب تحليل جميع تلك العقود بالتفصيل.	خارج نطاق الضريبة	تعويض المدغوعات، على سبيل المثال تحصيل الرسوم القانونية؛ استرداد التكاليف (إعادة الملكية، رسوم التتبع غير القابلة للاسترداد، عمولة بائع المزاد، رسوم التخزين، رسوم سحب / قطر المركبة، الرسوم القانونية)؛ رسوم وكيل المبيعات؛ وما إلى غير ذلك
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم التسوية فيما بين البنوك
ستخضع الخدمات للنسبة الأساسية ما لم يكن هناك مقابل وكانت فقط مجرد تمرير للرسوم المفروضة من قبل البنك المراسل.	يخضع للنسبة الأساسية	خدمات البنك المراسل

## 2. إدارة الأصول والخدمات المصرفية الخاصة

ملاحظات	المعاملة الضريبية	نوع الرسم/ النشاط
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم الإدارة والبيع والتوزيع والأداء، وما إلى ذلك
يُعامل على أنه مقابل لتوريد	يخضع للنسبة الأساسية	ترتيبات تقاسم الإيرادات - تقسيم الإيرادات بين الشركة المسؤولة عن إدارة الأصول ووحدة الخدمات المصرفية الخاصة (كيانان مختلفان وكلاهما ليس جزءاً من المجموعة الضريبية ذاتها)
كما هو موضح أعلاه	يخضع للنسبة الأساسية	تقاسم الإيرادات مع شركات أخرى على أساس رسم الأداء المحصّل على الأموال
	يخضع للنسبة الأساسية	سداد مبلغ نظير جلب الأعمال/ الحسومات - العمولات المستلمة من بيوت التمويل لتوجيه العملاء لمعاملات مرتبطة بالثروة
من المهم أن يتم توريد الخدمات للعميل وليس للمؤسسة المالية فيما يتعلق بهذه النفقات لتصبح مؤهلة كتعويض مدفوعات. يجب تحليل جميع تلك العقود بالتفصيل.	خارج نطاق الضريبة	إعادة فرض التكاليف (على سبيل المثال، إعادة فرض المصروفات التي دُفعت نيابة عن صناديق الاستثمار المدارة) - تعويض المدفوعات



	يخضع للنسبة الأساسية	خدمات الحفظ والأوراق المالية، خدمات الأمانة
	معفى من الضريبة	دخل الاستثمار - دخل الفوائد
لا يُعامل كتوريد لغايات ضريبة القيمة المضافة	خارج نطاق الضريبة	الاستثمار الأولي من قبل مدير الصندوق
	يخضع للنسبة الأساسية	عمولات التحويل، والنقل، ورسوم التحفيز، وما إلى ذلك

### 3. تداول الأسهم

ملاحظات	المعاملة الضريبية	نوع الرسم / النشاط
	يخضع للنسبة الأساسية	دخل رسم المعاملة (دخل ثابت مباشر / الأسهم / تبادل العملات)
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم الوساطة المفروضة على العملاء
	معفى من الضريبة	الفائدة المحتسبة عن الودائع الثابتة المودعة لدى بنوك أخرى
	معفى من الضريبة	الفائدة المحتسبة عن أو المحصلة من العملاء فيما يتعلق بالتسهيلات الممنوحة للتداول بالهامش
ليست مقابل لتوريد لغايات ضريبة القيمة المضافة	خارج نطاق الضريبة	توزيعات الأرباح المحصلة من الاستثمارات
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم الحفظ ورسوم الإجراء / المعالجة وما إلى ذلك
لا يعتبر توريداً لغايات ضريبة القيمة المضافة	خارج نطاق الضريبة	الخسائر التشغيلية التي تتحملها الأعمال ولا يتم تحميلها / إعادة فرضها على العميل
سيعتمد على نوع العقد وشكل المقابل	يخضع للنسبة الأساسية / يخضع لنسبة الصفر / معفى من الضريبة	توريد السلع الرئيسية التابعة
لا يُعد مقابل لتوريد	خارج نطاق الضريبة	الهامش الأولي / هامش التغيير - العقود الآجلة
معفى من الضريبة؛ يخضع مقابل الخيارات الأخرى للنسبة الأساسية باعتباره رسم صريح نظير الخدمة المقدمة	معفى من الضريبة	مقابل الخيارات على الأوراق المالية وسندات الدين
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم الترتيب، رسوم التجديد
	يخضع للنسبة الأساسية	الرسم المقدم - مقابل المنتجات المركبة
	يخضع للنسبة الأساسية	رسم الاسترداد المبكر
	يخضع للنسبة الأساسية	رسم التحصيل المتعلق بتوزيعات الأرباح، الفوائد والقسائم



رسم إقراض الأوراق المالية	يخضع للنسبة الأساسية	
توزيعات الأرباح المفبركة	خارج نطاق الضريبة	لا يعتبر توريداً لغايات ضريبة القيمة المضافة
الفائدة المفبركة	معفى من الضريبة	
الخدمات الاستشارية، على سبيل المثال: رسوم التجديد، والإنجاز والنجاح	يخضع للنسبة الأساسية	
رسوم المقاصة	يخضع للنسبة الأساسية	
رسم على الرصيد الأقل من الحد الأدنى	يخضع للنسبة الأساسية	

#### 4. المعاملات المصرفية

ملاحظات	المعاملة الضريبية	نوع الرسم/ النشاط
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم التمويل التجاري
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم خطاب الائتمان
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم خدمات الضمان
	معفى من الضريبة	إقراض الشركات - الفائدة/الأرباح وهي أقرب إلى الفائدة على القروض الإسلامية
	يخضع للنسبة الأساسية	إقراض الشركات - جميع الرسوم، على سبيل المثال: رسوم التسوية والإنهاء، الرسم المقدم، وما إلى ذلك
	يخضع للنسبة الأساسية	العمولة مقابل الصرف
	يخضع للنسبة الأساسية	رسم السند المعلق
	يخضع للنسبة الأساسية	المرتببات والمعاشات التقاعدية- رسوم

#### 5. الخدمات المصرفية المؤسسية

ملاحظات	المعاملة الضريبية	نوع الرسم/ النشاط
من المهم أن يتم تقديم الخدمات من قبل البنك المرسل إلى العميل وليس من قبل مؤسسة التمويل المعنية بالنسبة لتلك المدفوعات لتكون مؤهلة كتعويض مدفوعات. خلاف ذلك، فإنها تخضع للنسبة الأساسية.	خارج نطاق الضريبة	رسوم البنك المرسل
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم التلكس
	معفى من الضريبة	الفائدة المستلمة من بنوك أخرى
	معفى من الضريبة	إصدار أو تحويل سندات الدين





	معفى من الضريبة	التوريق المالي لسندات الدين
	معفى من الضريبة	التنازل عن محفظة قروض
	معفى من الضريبة	التنازل عن سند الدين
	معفى من الضريبة	بيع الديون أو المقبوضات
	معفى من الضريبة	التنازل عن الدين مع حق الرجوع الكامل (أي حق اللجوء إلى أي ضمانات لتغطية السداد بالكامل)
إذا كان على شكل فائدة	معفى من الضريبة	تمويل الأصول - عنصر الإقراض من الأقساط
	معفى من الضريبة	تعديل الفائدة
	معفى من الضريبة	الفائدة على التأخر بالدفع
	معفى من الضريبة	إعانة سداد الفائدة من التاجر/ المصنّع
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم الإدارة وجميع الرسوم الأخرى
لا يعتبر توريداً لغايات ضريبة القيمة المضافة	خارج نطاق الضريبة	العنصر الأساسي للأقساط

#### 6. تمويل الشركات/ الخدمات المصرفية الاستثمارية

ملاحظات	المعاملة الضريبية	نوع الرسم/ النشاط
	معفى من الضريبة	الفائدة على القروض
	يخضع للنسبة الأساسية	جميع الخدمات القائمة على الرسم

#### 7. الخزانة والأسواق المالية

ملاحظات	المعاملة الضريبية	نوع الرسم/ النشاط
	معفى من الضريبة	جميع أنواع دخل الفوائد:
		الاستثمار بين البنوك/ الطرح للاكتتاب
	معفى من الضريبة	- الهبة المحصلة فيما يتعلق بطرح الوديعة للاكتتاب
	معفى من الضريبة	- الأرباح الناشئة عن استثمارات المضاربة بين البنوك وطرح سلع المرابحة للاكتتاب
	معفى من الضريبة	امتلاك الأوراق المالية الإسلامية:
	معفى من الضريبة	- الأرباح المحصلة من امتلاك أدوات السوق الرأسمالية الإسلامية، مثل السندات الإسلامية متوسطة الأجل والصكوك وما إلى ذلك



	معفى من الضريبة	- الأرباح المحصلة من امتلاك أدوات النقد الإسلامية، مثال الصكوك الإسلامية القابلة للتداول وما إلى ذلك
رسم إداري - يخضع الرسم على المعاملات غير الإسلامية للنسبة الأساسية أيضاً	يخضع للنسبة الأساسية	- تعويض (تعويض التأخر بالدفع)
	معفى من الضريبة	مكاسب التداول عن مبيعات الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض التداول
	معفى من الضريبة	مكاسب التداول المحققة على الصكوك/ السندات/ المشتقات/ الأوراق المالية المتداولة
	معفى من الضريبة	تداول من قبل مسؤول رئيسي - أسهم الحكومة، أدوات الخزينة ومعاملات سوق رأس المال الأخرى، وسندات الدين، وما إلى ذلك
لا يعتبر توريداً لغايات ضريبة القيمة المضافة	خارج نطاق الضريبة	مكاسب سعر السوق المحققة من الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض التداول
	خارج نطاق الضريبة	إعادة التقييم الفعلي على الاستثمارات
	خارج نطاق الضريبة	مكاسب سعر السوق المحققة من المشتقات/ المنتجات المركبة
	معفى من الضريبة	المكاسب المحققة من بيع الأوراق المالية الإسلامية
	معفى من الضريبة	المكاسب الرأسمالية المحققة على بيع الأوراق المالية المتاحة للبيع
	معفى من الضريبة	الخصم على شراء أدوات الدخل الثابت
	خارج نطاق الضريبة	دخل توزيع الأرباح من الاستثمارات
	معفى من الضريبة	الدخل الناشئ عن التسويات المستقبلية لتبادل العملات، إعادة تقييم تبادل العملات، الحساب بحسب السوق المالي والذي يبيّن التعديلات اليومية التي تطرأ على الحساب وتعكس تحديداً للأرباح أو الخسائر المجمعة وما إلى ذلك
يُعامل على أنه خارج نطاق الضريبة على اعتبار أنه عملية قيد محاسبي وليس مقابل لتوريد.	خارج نطاق الضريبة	المكاسب الرأسمالية المحققة على الاستثمارات في الأسهم
	معفى من الضريبة	إصدار الأوراق المالية
يعتمد على نوع السلعة	يخضع للنسبة الأساسية، أو نسبة الصفر بالمائة	توريد السلع المادية التابعة والتي تتطلب تسليم مادي
	معفى من الضريبة	توريد العقود الآجلة/ العقود المستقبلية / المبادلة / عقود الخيار حيث لا يكون هناك تسليم مادي للسلعة الرئيسية ذات الصلة
	معفى من الضريبة	دخل التداول المحقق من الأوراق المالية التابعة



مكاسب التداول	معفى من الضريبة	
أنشطة الاكتتاب (حيث لا يكون هناك رسم صريح)	معفى من الضريبة	
إصدار أو بيع السندات	معفى من الضريبة	
استرداد القيمة الإسمية	خارج نطاق الضريبة	
رسم ترتيب لاكتتاب، أو شراء أو بيع السندات	يخضع للنسبة الأساسية	
إدارة إصدار، اكتتاب الأوراق المالية الجديدة والحالية	يخضع للنسبة الأساسية	
رسوم معالجة دفع أو تحصيل توزيعات الأرباح أو القيمة الإسمية للدين / أصل الدين أو الفائدة من الأوراق المالية	يخضع للنسبة الأساسية	
رسم التصرف كبنك متلقي فيما يتعلق بإصدار أو طرح الأسهم، الأوراق المالية، وما إلى ذلك	يخضع للنسبة الأساسية	

## 8. التمويل الإسلامي

ملاحظات	المعاملة الضريبية	نوع الرسم / النشاط
	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم صريحة (بحسب المنتجات غير الإسلامية)
	معفى من الضريبة	الرسوم المقررة وفقاً لقانون الشريعة وتعتبر نظيرةً للمنتجات غير الإسلامية
	معفى من الضريبة	الربح على شروط الدفع المؤجل
يخضع للضريبة حيث أن الرسوم الصريحة المماثلة تكون خاضعة للضريبة على المنتجات غير الإسلامية	يخضع للنسبة الأساسية	رسوم التأخر بالدفع (يتم دفعها إلى الجهات الخيرية)
بشكل عام، يُعامل على أنه خارج نطاق الضريبة ما لم يكن المنتج غير الإسلامي خاضع للضريبة	خارج نطاق الضريبة	مراحة/توارق - شراء وبيع التوريدات
	يخضع للنسبة الأساسية	- تكاليف/ رسم السلع
	يخضع للنسبة الأساسية	- رسم إداري
بشكل عام، يُعامل على أنه خارج نطاق الضريبة إلا إذا كان المنتج غير الإسلامي خاضع للضريبة	خارج نطاق الضريبة	إجارة - شراء الأصول من قبل البنك
	خارج نطاق الضريبة	- المكون الرئيسي للأقساط
	يخضع للنسبة الأساسية	- رسم إداري
	يخضع للنسبة الأساسية	- رسم تقييم



سيخضع هذا الدخل للنسبة الأساسية إذا لم يكن هناك رسم ائتمان مطبق على نظيرها من المنتجات غير الإسلامية (على سبيل المثال: كما في بعض عقود الإيجار التشغيلي وما إلى ذلك)	معفى من الضريبة	- دخل التمويل (هامش)
	يخضع للنسبة الأساسية	مضاربة - رسوم الترتيب
	يخضع للنسبة الأساسية	- رسم إداري
	معفى من الضريبة	- العمولات القائمة على هامش الربح أو هامش ضمني آخر
	معفى من الضريبة	- هوامش الربح
	يخضع للنسبة الأساسية	وكالة - رسم إدارة
	يخضع للنسبة الأساسية	- رسم إداري
	معفى من الضريبة	- الاحتفاظ بفوائض الأرباح
	معفى من الضريبة	- هوامش الربح